A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/42/909
20 December 1987
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

الدورة الثانية والاربعون
البند ٤٣ من جدول الاعمال

الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة

المقرر : السيد فيلكس - أبولي - بي - كواسي (كوت ديفوار)

أولا - مقدمة

١ - في جلستها العامة الثالثة ، المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ قررت الجمعية العامة ، بناء على توصية المكتب ، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الثانية والاربعين البند المعنون "الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة" وأن تحيله الى اللجنة الخامسة .

٢ - وقد اتخذت الجمعية العامة هذا المقرر على أساس أنه لن يمس بحال من الاحوال الترتيبات المطلوب اتخاذها للنظر مستقبلا في هذا البند . وقررت الجمعية العامة أيضا النظر في هذا البند مقترنا في الوقت نفسه مع البند ٤١ المعنون "استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة" .

٣ - وقد نظرت اللجنة الخامسة في هذا البند مقترنا في الوقت نفسه مع البندين ٤١ و ١١٧ ("الازمة المالية للأمم المتحدة") في جلساتها ٥٦ و ٥٧ و ٥٩ و ٦١ و ٦٥ و ٦٦ المعقودة من ٨ الى ١١ و ١٧ الى ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . وترد التعليقات والملاحظات التي أبديت في سياق نظر اللجنة في هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة A/C.5/42/SR.56 و 57 و 59 الى 61 و 65 الى 67 ، وقد نظرت اللجنة الخامسة أيضا في البند في سياق مناقشتها العامة بشأنه وبشأن البنود ٤١ و ١١٥ ("الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩") و ١١٦ ("تخطيط البرامج") في جلساتها ١٥ الى ٢٧ و ٥١ الى ٥٤ المعقودة في ٢٢ و ٢٣ و ٢٦ و ٢٩ و ٣٠ تشرين

Digitized by UNOG Library

الاول/اكتوبر ، في ٣ و ٤ الى ٦ و ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر وفي ٢ و ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . وترد التعليقات والملاحظات التي أبديت في سياق المناقشة العامة للجنة في المحاضر الموجزة ذات الصلة A/C.5/42/SR.15, 27 و ٥١ الى ٥٤) .

٤ - ومن أجل النظر في البند كان معروضا على اللجنة الوثائق التالية :

(أ) تقرير الأمين العام عن تنفيذ تدابير الاقتصاد مع الاهتمام بآثارها البرنامجية بصفة خاصة (A/42/283) ،

(ب) تقرير الأمين العام عن الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة : الحالة الراهنة واحتمالات التمويل لعام ١٩٨٨ (A/42/841) والتقرير ذو الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/42/861) .

ثانيا - النظر في المقترحات

٥ - في الجلسة ٦٦ ، المعقودة في ١٨ كانون الاول/ديسمبر عرض ممثل زمبابوي ، باسم الدول الأعضاء بالأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز ، مشروع القرار A/C.5/42/L.21 المعنون "الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة" .

٦ - وفي الجلسة ٦٧ ، المعقودة في ١٩ كانون الاول/ديسمبر قام مقدمو مشروع القرار ، استجابة لمقترحات أبداها عدة ممثلين ، بتنقيحه على النحو التالي :

(أ) أعيدت صياغة الفقرة الثانية من الديباجة ليكون نصها كالتالي :

"واذ تشير أيضا الى قرارها ٣١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦" ؛

(ب) في الفقرة الرابعة من الديباجة حذفت كلمة "أكثر" وأضيفت عبارة "طبقا للميثاق" الى ختام الفقرة ؛

(ج) أضيفت فقرة جديدة بوصفها الفقرة ٢ من المنطوق ، وأعيد من ثم ترقيم وتنقيح الفقرتين السابقتين ٢ و ٣ لتصبحا ٣ و ٤ . وجاء نص الفقرة الجديدة كالتالي :

Digitized by UNOG Library

"٢ - توافق على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأن الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة" (A/42/861) ؛

(د) في الفقرة ٣ من المنطوق استعيض عن عبارة "أن ينظر" بعبارة "أن يبقى قيد النظر" ، وعن عبارة "المشاكل والاحتياجات" بكلمة "الحالة" ؛

(هـ) في الفقرة ٤ من المنطوق ، حذفت عبارة "بصفة عاجلة" بعد عبارة "جميع الدول الأعضاء" ؛ واستعيض عن عبارة "الآراء التي أعربت عنها فعلا الدول الاعضاء منذ عام ١٩٨٥ وأي آراء أخرى قد تود أن تقدمها بشأن المشاكل والاحتياجات المالية" بعبارة "آراء الدول الأعضاء بشأن الحالة المالية" ؛ كما حذفت عبارة "في دورتها المستأنفة المقترحة" بعد عبارة "الجمعية العامة" .

٧ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة مشروع القرار المنقح دون تصويت (انظر الفقرة ٨) .

ثالثا - توصية اللجنة الخامسة

٨ - توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

إن الجمعية العامة ،

اذ تشير الى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ولاسيما المادة ١٧ منه ،

واذ تشير أيضا الى قرارها ٢١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ،

واذ يساورها بالغ القلق للأزمة المالية الراهنة ، الناجمة عن عدم وفاء بعض الدول الأعضاء بالتزاماتها بمقتضى الميثاق ، مما يهدد قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها المالية ، ويهدد استقرارها وعملها ،

واذ تؤكد من جديد الحاجة الى أساس مالي للمنظمة يكون وطيدا ومأمونا ومستمرا ، طبقا للميثاق ،

Digitized by UNOG Library

واذ تحيط علما بتقرير الامين العام عن الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة[١] وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية[٢] ،

واذ تحيط علما أيضا بالآراء التي أعربت عنها الدول الاعضاء في اللجنة الخامسة بشأن الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة ،

١ - تؤكد من جديد التزامات جميع الدول الاعضاء بمقتضى ميثاق الامم المتحدة بتمويل نفقات المنظمة كما تقسمها الجمعية العامة ، وتطلب اليها أن تدفع جميع اشتراكاتها المقررة ، كاملة وفي الوقت المطلوب ؛

٢ - توافق على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأن الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة[٣] ؛

٣ - ترجو من رئيس الجمعية العامة أن يُبقي قيد النظر ، بالتشاور مع الامين العام ورؤساء المجموعات الاقليمية ، امكانية استئناف الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة ، في وقت مناسب من عام ١٩٨٨ ، لمعالجة الحالة المالية للمنظمة ؛

٤ - ترجو من الامين العام أن يبلّغ جميع الدول الاعضاء بأحدث المعلومات عن حجم الازمة المالية الراهنة التي تواجه المنظمة وأن يعد ، واضعا في اعتباره آراء الدول الاعضاء بشأن الحالة المالية للمنظمة ، موجزا بهذه الآراء مشفوعا بتقرير مستكمل عن الوضع المالي للمنظمة لتنظر فيهما الجمعية العامة .

- - - - -

(١) A/42/841 .

(٢) A/42/861 .

Digitized by UNOG Library